

## الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السياسية على منطقة الشرق الأوسط

حنا عميرة/ قبص \*

الرفاق الاعزاء :

على هذا الاساس وفي ظل فشل فلسفة نهاية التاريخ،  
وتحت وقع انهيار نهج الليبرالية الجديدة واهولة  
المتوحشة التي اطلقت عنان السوق والاحتكارات  
والمضاربات تزداد الحاجة لوحدة عمل الاحزاب  
اليسارية وتضامنها الاممي من اجل تقديم بديلها  
الثوري والانساني، ولاعادة الاعتبار للافكار والمبادئ  
الماركسية ( ومنهجها المدي الجدلي) وفي استشراف  
افاق مستقبل اكثر عدلا ومساواة وانصافا للطبقة  
العاملة ولجميع المضطهدين والمستغلين في العالم،  
مستقبل في مجتمع اشتراكي يتأسس على مبادئ  
للشراكة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.  
ان وحدة عمل ونشاط احزابنا اليسارية هي من  
اهم القضايا التي يتوجب نقلها للخروج  
بالاستنتاجات والاستخلاصات المشتركة حول الازمة  
المالية العالمية الراهنة وخصما في الولايات المتحدة،  
وانهيار نهج الليبرالية الجديدة، وذلك بهدف اعادة  
تعريف التضامن الاممي وحدوده ومضامينه وما  
يعنيه من التزامات في مرحلة ما بعد الاتحاد  
السوفييتي.

ننطلق في هذه المداخلة من التأكيد على أن الازمة  
الاقتصادية العالمية الراهنة، والتي اطلق عليها في البداية  
ازمة الرهن العقاري، ليست ازمة عابرة وقد تمتد خمس  
سنوات اضافية على الاقل. فتداعيات هذه الازمة  
الرأسمالية العميقة والتي أبتأت في الولايات المتحدة،  
امتدت لتشمل جميع دول العالم في مختلف القارات. وفي  
تقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، جاء ان  
معدل نسبة النمو الاقتصادي في العالم ستكون صفرا، في  
العام 2010، مما يعني مزيدا من البطالة التي ستشمل  
فئات الشغيلة والعمالين بأجر، وكذلك بالنسبة لفئات  
واسعة من الطبقات الوسطى.

وتتوجب الاشارة الى انه بدون وجود تشكيلات حزبية  
وقوى سياسية فاعلة قادرة على التأثير وعلى بلورة بديل  
اشتراكي، فان هذه الازمة ستكون من اشد الازمات واكثرها  
ايلاما، وفي احسن حالاتها مجرد مناسبة لاصلاح الرأسمالية  
وليس تجاوزها.

النهائي الذي سيحكم العالم - نظام نهاية التاريخ - وهاهم الآن يتدخلون ويصارعون من اجل انقاذه من الانهيار .  
أما على صعيد تأثيرات هذه الأزمة والأزمات السياسية والعسكرية الامريكية المتتالية والمترابطة على منطقتنا في الشرق الاوسط وعلى القضية الفلسطينية بالتحديد، فنحن لا نتوقع من الرئيس الامريكي الجديد (باراك اوباما) الذي أكثر الحديث عن التغيير وعن التفاهم والتعاون في حملته الانتخابية، أن يعترف بهزيمة بلاده في العراق وافغانستان او أن يعترف بخطأ التحالف الاستراتيجي للادارات الامريكية المتعاقبة مع اسرائيل وعدم قيامها بدور متوازن ومنصف لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط، سلام يقوم على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على حدود العام 1967 وضمن حق اللاجئين بالعودة الى ديارهم وفقا للقرار 194، أو ان يعترف بخطأ فرض الحصار على قطاع غزة وشن العدوان الوحشي الاسرائيلي عليه، أو أن يعترف بفشل سياسة التهديد والوعيد ضد ايران وغيرها.  
لكن هذا لايعني ان الادارة الامريكية الجديدة لن تكون مضطرة الى البحث عن بدائل لسياسات ادارة بوش الفاشلة ومغامراتها في اطلر ما يسمى بالحرب الاستباقية والحرب على الارهاب! وبالتالي أن تكون نسبيا اكثر انفتاحا بحكم ضغط ازمته لعقد شراكات ثنائية واقليمية ودولية تؤدي الى علاقات دولية اكثر توازنا واعتدالاً، ذلك لان الولايات المتحدة ستكون اقل قدرة على فرض سلطتها الاحتكارية وسيستها الاحادية على العالم. وهي ستكون اقل قدرة وجاهزية في منع اطراف دولية محددة مثل الاتحاد الاوربي والامم المتحدة وكذلك الدول العربية

من الواضح أن الازمة المالية الراهنة في الولايات للتحدة ستفرز ثلاث نتائج هامة:

أولاً: تراجع وزن وتأثير الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، الامر الذي سيمهد تدريجيا لنشوء عالم متعدد الاقطب وانهاء مرحلة عالم القطب الواحد التي سادت منذ انتهاء الحرب الباردة.

ثانياً: تعاضد دور الدولة في ادارة الاقتصاد، مما سيؤدي ظهور نمط بديل الليبرالية الجديدة في ادارة الاقتصاد، نمط يبقى على قوانين السوق، مع وضع قيود تحد من

جموحها، بما في ذلك قيام الدولة بفرض نفسها شريكا في للؤسسات المالية الكبرى وهو نوع من التأميم السلبي والجزئي لصالح الاحتكارات المالية والرأسمال المالي الذي كان قد وصفه (كارل ماركس) بالراسمال الوهمي.

ثالثاً: انكسار التماسك والدعم المتبادل بين دور القوة العسكرية وبين قدرة الاقتصاد في الولايات المتحدة، وبالتالي عجز القدرة الاقتصادية عن حمل الاعباء الناتجة عن المغامرات الامريكية العدوانية الفاشلة خارج الحدود وخصلة في العراق وافغانستان، اضافة الى اعباء مثلت القواعد العسكرية المنتشرة في جميع انحاء العالم.

نحن الان امام ظواهر جديدة في العلاقات الدولية وامام حقبة ستشهد بداية تحرك القطبيات الاخرى الاتحد الاوروبي، اليابان روسيا ، الصين الهند والبرزيل، لاعادة اقتسام السوق العالمي بأخذ أجزاء من ما هيمنت عليه اميركا، وليس شرطا

أن يتم ذلك بحروب امبريالية عسكرية جديدة وان كان هذا الاحتمال غير مستبعد حدوثه اذا لم ينشأ بديل اشتراكي مجتمعي في الوقت المناسب.

لقد هزمت أزمة البنوك الامريكية والمضاربات المالية المنفلتة، أركان النظام الرأسمالي الليبرالي واقتصاد السوق، وطرحت تساؤلات كبيرة حول مستقبل هذا النظام الذي تباهى قائده بنجاحاته وانشدوا له اناشيد الانتصار على الاشتراكية خلال العشرين عاما الماضية، واعتبروه النظام

## هل ستكون ادارة

## اوباما قادرة أو

## حريصة أو مهتمة

## على تعديل مسار

## السياسة الامريكية

## في هذه المنطقة

## واتباع سياسة أكثر

## توازنا تجاه اطراف

## الصراع؟!؟

وغيرها من القيام بدور أكبر وأوسع في التحركات السياسية الجارية على صعيد منطقتنا وخارجها ولا سيما بعد تلاشي مؤتمر نابولس تحت وطأة التصلب الإسرائيلي وضربات التوسع الاستيطاني واجراءات تهويد القدس وعزلها.

لقد ادى الاحتكار الأمريكي لعملية التسوية والانحياز الكامل الى الموقف الاسرائيلي العدواني والتوسعي الى انتهاء العام 2008 الذي قيل عنه عام الحل الموعود الى - لا حل - .

وبالاجمال انها صفحة طويلة من للخططات الامريكية العقيمة، ومن السياسة الامريكية الاحادية تقترب من النهاية وتمهد لظهور دور دولي أوسع واكثر اقتراباً من قرارات الشرعية الدولية.

بناء على ما تقدم فان السؤال الذي يطرح نفسه الآن، وخاصة بعد صعود أحزاب اليمين الاسرائيلي المتطرف الى سدة السلطة في اسرائيل هو: هل ستكون ادارة اوباما قادرة أو حريصة أو مهتمة على تعديل مسار السياسة الامريكية في هذه المنطقة واتباع سلسة اكثر توازنا تجاه اطراف الصراع؟! أم انها ستترك لاسرائيل حرية التصرف كما كان الحال سابقا وحتى الآن؟! . نقول ان معظم الاشارات التي صدرت من ادارة اوباما لم طرق الى الوضع في فلسطين ولم تتحدث اي تعديل لسياستها تجاه القضية الفلسطينية.

ان ما يصدر عن هذه الادارة من اشارات ومؤشرات انفتاحية تجاه سوريا وايران وتحركها السريع نسبيا لمواصلة العملية السياسية الجارية في منطقتنا وكذلك استعدادها لتخفيض قواتها العسكرية في العراق وفتح قنوات للحوار مع جميع دول المنطقة، نقول ان مثل هذه الاشارات والمؤشرات تحمل في طياتها توجهات ايجابية، وان كان الحكم عليها لا يزال يرسم الاختبار.

اننا نرى بأن للرحلة المقبلة تحمل في احشائها الكثير من الاحتمالات والفرص، كما انها تنظوي على الكثير من التحديات والمخاطر وفي هذه المساحة يمكن لاحزابنا ان تلعب دوراً ملموساً.

\*حزب الشعب الفلسطيني